2.1.3 ودائع لدي المراسلين: وهي النقود بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك في حساباته في البنوك في الدول الأخرى أو لدى البنوك المراسلة (Correspondent Banks). ويعتمد البنك على هذه الودائع في مقابلة طلبات التحويلات الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات وصرف الشيكات السياحية للعملاء.

3.1.3 ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر هذه النقود أيضاً جزءاً من الاحتياطي النقدي. حيث يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينه من قيمة الودائع على شكل نقد سائل لدى البنك المركزي ويطلق عليه الاحتياطي القانوني. وتختلف هذه النسبة من قطر لأخر، إلا أنها تتراوح بين 5-10% في الأقطار المتقدمة، وقد تصل إلى 20% في بعض الأقطار النامية. ولا تحصل البنوك على أي فوائد لقاء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

2.3 موجودات عالية السيولة

الموجودات عالية السيولة (Highly Liquid Assets) هي تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك بهدف تحقيق الربحية كهدف أساسي، فهي تمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة طلبات الدائنين. وتضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي:

1.2.3 قروض قابلة للاستدعاء: وهي النقود التي أقرضها البنك إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم. وتكون هذه القروض قابلة للسداد خلال 24 ساعة من طلبها. كما أن هناك نوعاً آخراً من القروض قصيرة الأجل، والتي تكون قابلة للسداد خلال فترة قصيرة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ طلب

سدادها. وبما أن هذه القروض تتسم بدرجة عالية من السيولة، فإن نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك عليها تكون قليلة نسبياً.

2.2.3 أذونات الخزانة: تقوم الحكومات عادة بإصدار سندات الخزانة (Treasury Bills)، وهي أدوات للدين العام قصير الأجل، في حالة وجود عجز في الموازنة العامة (Budget Deficit)، لغرض تمويل النفقات الجارية للحكومة خلال الشهور الأولى من السنة قبل تحصيل القدر الكافي من الضرائب والرسوم. وبما أن هذا النوع من أدوات الدين الحكومي يتسم بانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة السيولة، فإن البنوك التجارية تكون عادة هي المكتتب الرئيس فيها باعتبارها من الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل عند الضرورة، سواء بالبيع في السوق الثانوية أو بخصمها لدى البنك المركزي. وتحصل البنوك التجارية على نسبة فائدة قليلة من هذا النوع من الاستثمار، إلا أنها تحقق رغبات البنوك في تفادي مخاطر السيولة.

3.2.3 الأوراق التجارية

يستثمر البنك جزءاً مهماً من موارده في خصم الأوراق التجارية (Commercial Papers) لعملائه، حيث يقوم البنك بسداد القيمة الحالية للأوراق التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها وذلك لتسهيل مهام أصحاب الأعمال في الحصول على الأموال المطلوبة للتوسع في نشاطهم التجاري. حيث يستطيع البنك الحصول على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي يحصل عليه البنك من عملية خصم الأوراق التجارية. وتسمى نسبة العائد الذي يحققه البنك من عملية الخصم بسعر الخصم (Discount

Rate)، وهو عادة ما يتعادل مع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية على القروض قصيرة الأجل.

وتعتبر الأوراق التجارية من الأدوات الاستثمارية الجيدة، لأنها تجمع بين السيولة والربحية. فهي بمثابة قروض قصيرة الأجل يمكن تسييلها بسرعة، من خلال قيام البنك بإعادة خصمها لدي بنوك أخرى، إضافة إلى أنها تحقق عائداً جيداً يتناسب وآجالها القصيرة.

4.2.3 الأوراق المالية

تستثمر البنوك كذلك جزءاً من مواردها في أوراق مالية (Financial Papers) مختلفة، تشمل السندات الحكومية (Government Bonds)، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الصناعية وغيرها. وتختلف درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في هذه الأوراق تبعاً للمركز المالي للجهة المصدرة لهذه الأوراق، وآجال الأوراق وقابليتها للتسويق. حيث تتسم سندات الحكومة بالأمان التام، وذلك لكون الحكومة هي الجهة المدينة والضامنة للدين، وبالتالي تكون نسبة الفائدة على هذه السندات منخفضة نسبياً. أما السندات والأسهم التي تصدرها الشركات، فتكون درجة المخاطرة فيها أعلى نسبياً وبالتالي نسبة العائد عليها مرتفعة بسبب إضافة علاوة المخاطرة، وبسبب ارتفاع درجة المخاطرة للاستثمار في أسهم الشركات، فقد ألزم قانون البنك المركزي في معظم الأقطار بتحديد الحد الأقصى لأسهم الشركات التي يسمح للبنك التجاري امتلاكها بما لا يزيد عن 25% من رأسمالها المدفوع، وذلك حماية لودائع العملاء.

5.2.3 القروض والتسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية (Loans and Credit Facilities) التي تمنحها البنوك لعملائها من أكثر أنواع أصولها ربحية، وتعتمد ربحية البنك على طبيعة القروض من حيث الحجم والأجل ودرجة المخاطرة. وترتبط المخاطر إيجابياً بكل من مبلغ القرض وأجله، فكلما كان مبلغ القرض كبيراً وطالت مدة السداد ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بالقرض. وتعتمد درجة المخاطرة أيضاً على ما يسمى بالتصنيف الائتماني (Credit Rating) للمقترض. فكلما كان هذا التصنيف منخفضاً، ازدادت درجة المخاطرة، والعكس صحيح. لذلك، تفضل البنوك التجارية عادة القروض قصيرة الأجل التي تسهم تمويل رأس المال العامل (Working Capital) للمنشآت الصناعية أي لشراء المواد الأولية وقطع الغيار وسداد أجور عمال الإنتاج وما شابه من النفقات الجارية المرتبطة بالعملية الإنتاجية. حيث تستخدم الأصول الثابتة كمعدات المصانع والأبنية كضمانة (Collateral) لمثل هذه القروض.

3.3 الموجودات الأقل سيولة

تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل. ومما شجع البنوك على الإقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار